



حقوق الإنسان

ع "معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الثاني عشر



خلال الفترة الماضية وخاصة ورشة عمل التعامل مع شكاوى الأطفال، والتي شارك فيها أعضاء مجلس المفوضين وموظفي الأمانة العامة بالمؤسسة، والتي قدمها عدد من الخبراء في مجال العدالة والنظام القضائي ومناهج العدالة الإصلاحية للأطفال في إيرلندا الشمالية.

كما قدم الدرازي موجز حول جهود الفريق

ترأس المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الاجتماع الثاني عشر لمكتب مجلس المفوضين، بحضور نائب رئيس المؤسسة ورؤساء اللجان الدائمة والأمين العام.

في مستهل الاجتماع، تم استعراض نتائج الفعاليات التي نظمتها المؤسسة

تكملة من ص 1

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وسفارة المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين تبحثان تعزيز التعاون المشترك



وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وبحث سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات البديلة وقانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، بالإضافة الى الإجراءات المتعلقة بالرعاية الصحية في مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكداً دعم السفارة لكل ما من شأنه ان يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة المشتركة.

أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على عمق العلاقات التي تربط بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، وما تشهده من نماء وتطور مستمر في المجالات كافة، منوهاً بالتعاون الفعال بين المؤسسة والسفارة البريطانية خاصة فيما يتعلق بالدعم التقني وإقامة البرامج التدريبية المشتركة ذات العلاقة في المجال الحقوقي.

جاء ذلك خلال استقباله السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين والسيدة سارا شهادة رئيس الشؤون السياسية والاتصال في السفارة، بحضور السيد خالد الشاعر نائب رئيس المؤسسة.

والتدابير البديلة التي تم ارسالها في وقت سابق الى عدد من الجهات الرسمية والجهات ذات العلاقة في المملكة، للعمل على تفعيلها وتضمينها في القوانين والتشريعات الوطنية.

وفي ختام الاجتماع، تم الاتفاق على البدء في التحضير لمؤتمر خاص بحماية البيئة، وذلك ضمن خطة عمل واستراتيجية المؤسسة في حماية حقوق الإنسان في العيش في بيئة سليمة.

المصغر المسؤول عن آلية تنفيذ برنامج العقوبات والتدابير البديلة وما تم بشأن ذلك، حيث أوضح بأنه قد تم التأكيد على أهمية الإسراع في إجراءات توظيف الذين تم استبدال عقوباتهم بعقوبة بديلة، والعمل على المتابعة مع جميع الجهات ذات العلاقة للوصول الى النتائج المرجوة.

وفي سياق متصل، بين الدرازي أهمية متابعة تنفيذ التوصيات الختامية للمؤتمر الدولي "قانون العقوبات

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights





رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يهنئ القيادة الرشيدة بمناسبة ذكرى ميثاق العمل الوطني



العديد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان له الأثر الأكبر في تعزيز المكانة النوعية التي أرتقاها مملكة البحرين لتكون في مصاف الدول الديمقراطية. وأعرب الدرازي عن عميق الفخر والاعتزاز بهذه المناسبة الوطنية الغالية لما لها من أهمية في تعزيز الديمقراطية التي تركز على ثوابت قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي راعتها التشريعات في مملكة البحرين من خلال أي قانون يصدر، باعتبارها نظام للحكم العادل، مؤكداً أن عمل المؤسسة الوطنية اليوم يعكس ما جاء به الميثاق من أسس راسخة لمبادئ حقوق الإنسان.

بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لإقرار ميثاق العمل الوطني، رفع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام وموظفي الأمانة العامة، أسمى آيات التهاني والتبريكات الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وإلى شعب مملكة البحرين. وأكد الدرازي أن الميثاق أسس مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون من جانب، واحترام مبادئ حقوق الإنسان من جانب آخر، وعمل على كفالة

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



توطيد مجالات التعاون مع الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، بهدف الاستفادة من الخبرات المتميزة، وتعزيز التعاون المشترك في اقامة برامج تدريبية مشتركة. من جانبه، أعرب السيد غراييه عن تطلعه إلى مزيد من التعاون بين الجانبين، مثنياً الجهود التي تبذلها المؤسسة للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بما يصب ويخدم عمل المنظومة الحقوقية في مملكة البحرين.

عقد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعاً مع السيد فرانس غراييه الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، بحضور المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة، والسيدة أنيسة والجي أخصائية برامج سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم بحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان وبرامج الإنماء المستدام. وأكد الدرازي خلال الاجتماع، حرص المؤسسة على



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في المؤتمر الدولي "التغيرات المناخية وحقوق الإنسان"



وآلياتها في النهوض بالعمل المناخي القائم على حقوق الإنسان.

ودعا المؤتمر خلال توصياته العامة، الدول وأصحاب المصلحة إلى العمل معاً من أجل التأكد من أن قانون حقوق الإنسان ومبادئه ومعاييرها هي حجر الزاوية في جهود الحكومات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه للحد من الخسائر والأضرار، ودراسة سبل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بطريقة طموحة وشاملة وقائمة على الحقوق بما تتماشى مع الهدف الـ 16 من أهداف التنمية المستدامة.

شارك المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في أعمال المؤتمر الدولي "التغيرات المناخية وحقوق الإنسان" الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة على مدى يومين متتاليين، بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وناقش المؤتمر عدد من القضايا التي تواجهها البشرية بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، والآثار والالتزامات، والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفداً من موظفي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي



استقبلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها في ضاحية السيف، وفداً من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، وذلك بمناسبة الزيارة التي يقوم بها الوفد لمملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أطلع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الوفد الزائر، على الدور الذي تضطلع به المؤسسة في التعاطي مع أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، ودورها الاستشاري في رفع التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان إلى الجهات المعنية، مؤكداً على أهمية مثل هذه الزيارات للاطلاع على ما تشهده مملكة البحرين من نهضة شاملة في كافة المجالات وبالأخص المجال الحقوقي.



فريق العمل المشترك المعني بوضع آلية تنفيذ أحكام قانون العقوبات البديلة يعقد اجتماعاً لمناقشة مستجدات البرنامج وما تم بشأن آلية تنفيذه



انتهوا العقوبة او الذين استبدلت عقوباتهم بعقوبات بديلة كعاطلين عن العمل في وزارة العمل، حسب الإجراءات المعمول بها لدى الوزارة، وأهمية متابعة النزول حتى ينتهي من البرنامج، بالإضافة الى التنسيق مع وزارة العمل.

كما تم الاتفاق على تقديم عدد من الدورات التخصصية لمدة ٤ أشهر تتضمن برامج تدريبية وعملية بالتعاون مع المؤسسات التي يتم تسجيل المحكوم فيها، ويتم متابعته وتقييم أدائه خلال تلك الفترة.

عقد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعاً مع أعضاء فريق العمل المشترك المعني بوضع آلية تنفيذ أحكام قانون العقوبات البديلة بمشاركة شركات القطاع الخاص، السيد أحمد السلوم ممثل المؤسسة لدى غرفة تجارة وصناعة البحرين، والنقيب جاسم الدوسري ممثل وزارة الداخلية، لمناقشة آخر مستجدات برنامج العقوبات البديلة، وما تم بشأن آلية تنفيذه بمشاركة شركات القطاع الخاص.

وخلال الاجتماع، اطلع الفريق على آلية تسجيل الذين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع



لكل ما من شأنه تعزيز تمتع المرأة بحقوقها على مختلف الصعد - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - كشريك أساسي في المجتمع البحريني جنباً إلى جنب مع الرجل، وتحقيقاً لمبدئ المساواة وعدم التمييز.

من جانبها، ثمنت السيدة باتن الدور الفعال للمؤسسة في حماية حقوق الإنسان، ومساعدتها لتعزيز الثقافة الحقوقية في مملكة البحرين بشكل عام وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها بشكل خاص، متمنين للمملكة وشعبها دوام التقدم.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيدة بارميلا باتن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة الممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بحضور المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

وخلال اللقاء، استعرض الدرازي الدور الذي تضطلع به المؤسسة في التعاطي مع المواضيع ذات العلاقة بحقوق الإنسان، مشيراً الى دعم المؤسسة الكامل

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة معلنة إلى مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



العلاقة بالزيارات، وكذلك الكاميرات الأمنية لتحقيق من الإجراءات المتبعة لديهم فيما يتعلق بأوضاع هؤلاء النزلاء وظروفهم المعيشية والخدمات المقدمة إليهم.

وانطلاقاً من الدور الرقابي والحقوقى لعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سيتم العمل على إعداد تقرير خاص بالزيارة يتضمن كافة الملاحظات والتوصيات المناسبة حيالها ورفعها إلى الجهات المختصة.

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على تمتع جميع النزلاء بحقوقهم الأساسية المكفولة بموجب القانون، وعلى حقهم في الاستمرار بالحصول على جميع حقوقهم على نحو لا يشكل إضراراً أو تجاوزاً للقوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في مراكز الإصلاح والتأهيل، وبما يضمن المحافظة على أمن المركز وسلامة وصحة النزلاء فيه وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

بناءً على ما ورد إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل منظمة غير حكومية في الخارج، حول ادعاء تعرض مجموعة من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل النزلاء الكائن في منطقة (جو) إلى سوء معاملة، وحرمانهم من الزيارات أو الاتصال بذويهم، وعليه قام عدد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية بزيارة معلنة إلى مركز الإصلاح والتأهيل سالف الذكر، حيث تم مقابلة ممثل عن مجموعة النزلاء، على أفراد تام، للوقوف على صحة ما أثير، وعلى مدى تمتعهم بحقوقهم وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء، وقد تم تدوين كافة الملاحظات التي تقدم بها ممثل المجموعة.

كما قام وفد المؤسسة خلال الزيارة، بالالتقاء مع القائمين على المركز، الذين بينوا بأن حقوق نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل مكفولة بموجب القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في مراكز الإصلاح والتأهيل، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وتم اطلاع وفد المؤسسة على الوثائق والمستندات ذات

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل عدد من ذوي النزلاء للاستماع لملاحظاتهم وطلباتهم

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



والتزاماً من المؤسسة بالشفافية والمسؤولية التامة، في نقل حالة حقوق الإنسان داخل أماكن الاحتجاز لذوي النزلاء والرأي العام، تنوه المؤسسة بأنها قد قابلت بعض النزلاء في المباني المذكورة أعلاه، إضافة إلى عدد من المباني الأخرى، في جو تسوده الخصوصية، وتم الاستماع لملاحظاتهم وطلباتهم، وجاري إعداد تقرير مفصل بشأنهم متضمناً ملاحظات وتوصيات المؤسسة لرفعه للجهة المختصة.

وتؤكد المؤسسة حرصها التام على حفظ حقوق الجميع، وعلى الأخص النزلاء في مراكز الحبس الاحتياطي، أو مراكز الإصلاح والتأهيل، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات العلاقة، كما تنوه المؤسسة بأنها على اطلاع دائم على أوضاع النزلاء من خلال الزيارات الميدانية المستمرة التي تقوم بها.

وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهوايف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني www.nihr.org.bh

من خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق مسؤوليتها الرقابية، وإحفا بالزيارة الميدانية التي تم إجراؤها قبل وقت قصير لمركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو)، استقبلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذوي بعض النزلاء القاطنين في المباني (7)، (10)، للاستماع لملاحظاتهم وطلباتهم تمهيداً لمتابعتها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

وخلال الاجتماع، أبدى ذوي النزلاء رغبتهم في توسيع نطاق المستفيدين من تطبيق العقوبات البديلة، والتوسع في تطبيق نظام السجون المفتوحة، وإجراء التعديلات على النظام المتبع للزيارات، من حيث زيادة المدة المخصصة للزيارة، وكفالة المزيد من الخصوصية خلالها، والنظر في زيادة فرص استحقاق الزيارات الخاصة من غير حاجز زجاجي، لما له من أثر بالغ على الوضع النفسي للنزيل وأسرته، فضلاً عن عدد من المتطلبات المعيشية الأخرى كزيادة مدة التشميس، وتغيير نوعية الأطعمة، وزيادة فترات الشراء من المتجر وتفحص محتوياته وأسعاره، ومتابعة المواعيد الطبية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة.



لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الواحد والعشرون



هنتت لجنة الحقوق والحريات العامة، برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية الدكتور بدر محمد عادل والسيد دانيال كوهين، القيادة الرشيدة بمناسبة الذكرى الثانية والعشرون لميثاق العمل الوطني.

وقد استكملت اللجنة، خلال اجتماعها الواحد والعشرون، مناقشة المواضيع المتعلقة بإقامة الفعاليات وورش العمل والطاولات المستديرة المعنية في المجال الحقوقي، لمؤسسات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الانسان، بالإضافة الى القائمين على إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان في إطار التشريع الوطني.

كما تم الاتفاق على مشاركة اللجنة في المنتدى العلمي لحقوق الانسان بين المعايير الدولية والممارسات العلمية الذي تنظمه الاكاديمية الملكية للشرطة، وذلك في إطار التعاون المشترك وتبادل الخبرات.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم محاضرة تعريفية لعدد من ضباط الأكاديمية الملكية للشرطة



في إطار آفاق التعاون المشترك مع الأكاديمية الملكية للشرطة، استضافت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مقرها بضاحية السيف، عددا من الضباط المشاركين في دورة الأمن المتقدمة للضباط، حيث تم اطلاعهم على ما تقوم به المؤسسة من عمل وما تقدمه من خدمات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وخلال المحاضرة التعريفية التي قدمها السيد خالد

عبدالعزیز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تناول الدور الذي تضطلع به المؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، بالإضافة الى التطور التاريخي والإطار القانوني لعمل المؤسسة، فضلا عن ابرز إنجازاتها منذ انشائها.



